الدور القانوني للمعايير الشرعية للأيوفي في المؤسسات المالية الإسلامية

أ. عبد الولي حسين موسى عيسى*

سلم البحث في ١٤٤٧/٤/١٦هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٧/٥/١٨هـ

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور القانوني للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، ودورها في تنظيم وضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، بما يعزز من الامتثال الشرعي ويحد من المخاطر القانونية والشرعية المحتملة.

تتمثل أهمية المعايير الشرعية للأيوفي في كونها مرجعية موحدة تضبط المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتسد الفجوة بين الفقه التقليدي ومتطلبات العمل المصرفي الحديث، وتكمن القيمة القانونية لهذه المعايير في أنها تتحول من مجرد إرشادات فقهية إلى أدوات تنظيمية معتمدة من قبل البنوك المركزية وهيئات الرقابة في عدد من الدول الإسلامية، وهو ما يمنحها قوة إلزامية في التطبيق.

يُبيّن البحث أن هذه المعايير تسهم في تحقيق التكامل بين البنية الشرعية والقانونية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تؤسس لقواعد واضحة في العقود والمنتجات المالية، مما يخفف من الخلافات الفقهية ويقلل من فرص المنازعات القضائية. كما تؤدي إلى رفع مستوى الشفافية والحوكمة، وتعزيز ثقة المتعاملين مع هذه المؤسسات، سواء كانوا أفرادًا أو جهات رقابية أو مستثمرين دوليين.

ويوضح البحث أن تقنين هذه المعايير في بعض الدول الإسلامية، واعتمادها في التشريعات المصرفية، يُعدّ تحولاً نوعياً في تطوير البيئة القانونية للتمويل الإسلامي، كما أنه يسهم في تحقيق مقاصد الشريعة في العدالة والوضوح والضبط، ويرفع من تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية إقليميًا ودوليًا.

ويخلص البحث إلى أن الدور القانوني للمعايير الشرعية للأيوفي لا يتوقف عند ضبط المنتجات والخدمات المالية، بل يمتد ليكون عنصرًا محوريًا في حماية النظام المالي الإسلامي، وضمان استقراره واستدامته.

الكلمات المفتاحية: القانون، المعايير الشرعية، المؤسسات المالية الإسلامية.

---

* باحث بمرحلة الدكتوراه في الدراسات القضائية, بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة الملك عبد العزيز , جدة, المملكة العربية السعودية

Abstract:

The Legal Role of AAOIFI Sharia Standards in Islamic Financial Institutions

This research aims to shed light on the legal role of the Sharia standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), and their function in regulating and supervising the operations of Islamic financial institutions. This enhances Sharia compliance and limits potential legal and Sharia-related risks.

The importance of AAOIFI's Sharia standards lies in their role as a unified reference that governs financial transactions in accordance with Islamic law. They bridge the gap between traditional jurisprudence and the requirements of modern banking. The legal value of these standards stems from their transformation from mere jurisprudential guidelines into regulatory tools officially adopted by central banks and supervisory authorities in several Islamic countries, granting them binding force in implementation.

The research demonstrates that these standards contribute to the integration of the Sharia and legal frameworks within Islamic financial institutions. They establish clear rules for contracts and financial products, thereby minimizing jurisprudential disagreements and reducing the likelihood of legal disputes. Moreover, they enhance transparency and governance, strengthening the trust of clients, regulators, and international investors in these institutions.

The study highlights that the codification of these standards in some Islamic countries and their inclusion in banking legislation represents a qualitative shift in the development of the legal environment for Islamic finance. This contributes to fulfilling the objectives of Sharia in terms of justice, clarity, and regulation, and boosts the competitiveness of Islamic financial institutions both regionally and globally.

The research concludes that the legal role of AAOIFI's Sharia standards goes beyond merely regulating financial products and services. They serve as a pivotal element in protecting the Islamic financial system and ensuring its stability and sustainability.

Keywords: Law, Sharia Standards, Islamic Financial Institutions.

المقدمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله، وشرع لنا من الدين ما فيه صلاح دنيانا وأُخرانا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، النبي الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، فإن من نعم الله على الأمة أن جعل الشريعة مرجعًا لكل جوانب الحياة، ومنها الجوانب الاقتصادية والمالية التي تحتاج إلى ضبطٍ شرعي وقانوني محكم. أما بعد، فتُعد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي- AAOIFI) من أبرز الركائز التي تسهم في تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية وضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، ومع تزايد النمو العالمي للصناعة المالية

الإسلامية، ازدادت الحاجة إلى أطر معيارية تضبط الممارسات المالية وتوحّد الفتاوى، وتحد من التباين الفقهي الذي قد يُربك بيئة العمل المصرفي الإسلامي. وقد جاءت معايير الأيوفي الشرعية لتلعب دورًا محوريًا في هذا السياق، ليس فقط من الناحية الفقهية، بل أيضًا من الناحية القانونية والتنظيمية [١].

تتجلى أهمية الدور القانوني لهذه المعايير في كونها مرجعًا تشريعيًا يُعتمد عليه في صياغة اللوائح والأنظمة الحاكمة للمؤسسات المالية الإسلامية في العديد من الدول، فقد اعتمدت بعض الهيئات الرقابية، مثل مصرف البحرين المركزي وهيئة الرقابة الشرعية في ماليزيا، هذه المعايير كمرجعية رسمية ملزمة، ما أضفى عليها طابعًا قانونيًا يجعل من الالتزام بها أمرًا ضروريًا للمؤسسات المالية الراغبة في العمل ضمن الإطار الشرعي [٢].

وتبرز الوظيفة القانونية لمعايير الأيوفي في عدة مجالات، منها: تنظيم عقود التمويل والاستثمار وفقًا لأحكام الشريعة، ضبط العلاقة بين العملاء والبنوك الإسلامية، وتوجيه هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات لاتخاذ قراراتها ضمن إطار موحد، مما يقلل من التضارب ويعزز ثقة المتعاملين، كما تساهم هذه المعايير في تسهيل عمل الهيئات القضائية في الفصل في النزاعات المالية ذات البعد الشرعي، حيث تشكل مرجعية فقهية معتمدة ذات طابع قانوني تنظيمي [٣].

ومن جهة أخرى فإن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بهذه المعايير لا يعزز فقط الامتثال الشرعي، بل يدعم الحوكمة ويقلل من المخاطر القانونية والشرعية التي قد تواجه هذه المؤسسات في حالة وجود مخالفات أو اختلافات في تفسير العقود والعمليات، وهو ما ينعكس إيجابًا على سمعة المؤسسات ويعزز تنافسيتها محليًا وعالميًا [٤].

ومع أن هذه المعايير ذات طابع شرعي في الأساس، إلا أن تقنينها وتحويلها

---

(١) الرويلي، أحمد بن عبد الله. (٢٠١٦). دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في توحيد العمل المصرفي الإسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٨.

(٢) الحبيب، فهد بن محمد. (٢٠١٨). القيمة القانونية لمعايير الأيوفي في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات القانونية والشرعية، جامعة القصيم، العدد ١٢.

(٣) السرجاني، محمود محمد. (٢٠٢٠). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية للأيوفي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد ٣٢، العدد ٢.

(٤) القرني، عبد الله بن عبد العزيز. (٢٠١٧). المعايير الشرعية للأيوفي وأثرها في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي: دراسة فقهية قانونية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية، المجلد ٢٩، العدد ٢، ص. ٢٥٥–٢٩٠.

إلى تشريعات ملزمة يعكس تطورًا نوعيًا في البنية القانونية للتمويل الإسلامي، ويؤسس لمرحلة جديدة تتكامل فيها المرجعية الشرعية مع الإطار القانوني والتنظيمي. وهذا التكامل يمثل تحديًا وفرصة في آنٍ واحد، حيث يتطلب تضافر جهود الهيئات التشريعية، والرقابية، والشرعية لضمان التطبيق الأمثل للمعايير، وتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية المتوافقة مع مقاصد الشريعة.

وعليه، فإن دراسة الدور القانوني لمعايير الأيوفي تكتسب أهمية كبرى، خصوصًا في ظل تطلع العديد من الدول إلى تطوير أنظمتها المالية الإسلامية بما يتماشى مع المعايير الدولية، ويحافظ في الوقت ذاته على الخصوصية الشرعية، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الجوانب القانونية لمعايير الأيوفي، وتبيّن مدى فعاليتها في تنظيم العمل المالي الإسلامي، وتحديات تفعيلها ضمن الأطر التشريعية الوطنية عليه.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى بيان الآتي:

١-بيان الدور القانوني ومدى إلزامية المعايير الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، في قطاع المؤسسات المالية الإسلامية، مع إبراز القيمة القانونية للمعايير الشرعية في التعامل المالي عموماً.

٢-بيان مدى توفر خصائص القاعدة القانونية في المعايير الشرعية حتى تكون لها الصفة الإلزامية.

٣-بيان مصدر الإلزامية للمعايير الشرعية، وجزاء مخالفتها.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث وبحثه في الأنظمة المعلوماتية وقف على ثلاثة بحوث تناولت جانباً من هذا الموضوع وهي كالاتي:

١-دراسة الباحثة أمينة عبد الرحمن المعلا، التي بعنوان:"**القيمة القانونية للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) في مملكة البحرين**"، وهي عبارة عن ورقة علمية مقدمة في الملتقى الثاني لبنك البحرين الإسلامي تحت عنوان" البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة" وتوصلت الباحثة أن المعايير الشرعية تندرج ضمن المصادر الرسمية الأصلية للقوانين الملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية باعتماد البنك المركزي في مملكة البحرين للمعايير الشرعية.

٢-دراسة الباحث عبد القادر الجدي التي بعنوان" **الجوانب القانونية الوضعية في المعايير الشرعية لهيئة (أيوفي)**، وتوصل الباحث إلى المعايير الشرعية ليس تقنيناً فقهياً للأحكام من المصادر المذهبية فحسب، بل إن فيها الكثير مما اختارته من التشريع القانوني في شقه المدني والتجاري، وهو ما اكسب المعايير الشرعية المعاصرة.

٣-دراسة بعنوان" بيان القيمة القانونية للمعايير الشرعية (أيوفي) في المؤسسات المالية الإسلامية الليبية" لثلاثة باحثين وهم: د. أحمد مصطفى أحمد مليطان، و د. غالية بو هدة، والأستاذ. زكرياء محمد بنور الشريف، وتوصل الباحثون في هذه الدراسة أن المعايير الشرعية لها صفة الإلزامية داخل المصارف الليبية التي تعمل بصيغ الصيرفة الإسلامية، فيما لم يرد نص قانوني خاص أو منشور لمصرف ليبيا المركزي أو المعايير الشرعية الوطنية التي عالجت موضوعات الصيرفة الإسلامية.

خطة البحث

انتظمت خطة هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة

المبحث الأول: الإطار القانوني العام والقاعدة القانونية

المطلب الأول: تعريف القانون

الفرع الأول: تعريف القانون لغة واصطلاحًا.

الفرع الثاني: أهمية القانون في تنظيم العلاقات داخل المجتمع الإسلامي.

المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية

الفرع الأول: الفرق بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية والدينية.

الفرع الثاني: القواعد القانونية كأداة لتنظيم السلوك الاجتماعي.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لمعايير الأيوفي ودورها في المؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الأول: التعريف بهيئة الأيوفي ومعاييرها الشرعية

الفرع الأول: نشأة وتطور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الفرع الثاني: أهداف الأيوفي ومجالات عملها.

المطلب الثاني: القيمة القانونية لمعايير الأيوفي

الفرع الأول: مدى إلزامية المعايير الشرعية للأيوفي في المصارف الإسلامية.

الفرع الثاني: أثر المعايير الشرعية للأيوفي على الأداء القانوني في المؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الأول
الإطار القانوني العام والقاعدة القانونية

تمهيد

يُعد القانون من أهم الوسائل التي تلجأ إليها المجتمعات لتنظيم علاقات أفرادها ومؤسساتها، وتحقيق النظام والاستقرار والعدالة. ومع تطور الأنشطة الاقتصادية والمالية، وظهور أنماط جديدة من التعاملات، أصبحت الحاجة ماسة إلى قواعد قانونية تنظم هذه الأنشطة بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ الحقوق. وفي هذا السياق، تبرز المعايير الشرعية، مثل تلك الصادرة عن هيئة الأيوفي، كأحد الأدوات التي تتداخل مع القانون من حيث التأثير والتنظيم، مما يستدعي دراسة الأساس القانوني الذي تستند إليه هذه المعايير.

ولفهم الطبيعة القانونية لهذه المعايير، لا بد أولًا من التطرق إلى مفهوم القانون ذاته، وخصائص القاعدة القانونية التي تُعد النواة الأساسية لكل تشريع أو نظام قانوني. ومن ثمّ فإن هذا المبحث يهدف إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني العام، من خلال تناول مفهوم القانون ومصادره المتعددة، والتمييز بين القاعدة القانونية وغيرها من القواعد الاجتماعية، مع بيان خصائصها وأثرها في ضبط السلوك البشري. وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: تعريف القانون ومصادره الشرعية

يُعدّ القانون أداة أساسية لتنظيم حياة الأفراد داخل المجتمع، ويستمد مشروعيته من مصادر متعددة تختلف باختلاف النظم القانونية. وفي النظام الإسلامي، تتجلى خصوصية القانون في اعتماده على مصادر شرعية مستمدة من الوحي ومقاصد الشريعة.

الفرع الأول: تعريف القانون لغة واصطلاحًا

تعريف القانون لغةً واصطلاحًا:

يعود أصل كلمة "قانون" في اللغة إلى اللفظ اليوناني (Kanon)، ويُقصد به العصا المستقيمة أو المِسطرة التي يُقاس بها، ثم انتقل استعمالها للدلالة على كل ما يُعتمد عليه في القياس والتقويم والانضباط، ومن هنا أصبح يُطلق على كل قاعدة يُحتكم إليها في تنظيم الأمور [1]

أما في الاصطلاح، فالقانون يُعرّف بأنه: "مجموعة القواعد العامة المجرّدة

(١) ينظر: محمد كامل ليلة، المدخل إلى القانون، دار الفكر العربي، القاهرة، ص١٥.

التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والتي تفرضها سلطة عامة مختصة، ويُقترن تطبيقها بجزاء يُوقّع على من يخالفها"[١].

ويتّسم هذا التعريف بعدة عناصر رئيسية، منها عمومية القواعد، وكونها ملزمة، وصدورها من سلطة معترف بها، وارتباطها بعنصر الجزاء الذي يضمن احترامها وتنفيذها. ويهدف القانون من خلال ذلك إلى تحقيق النظام، وضمان الحقوق، وتنظيم العلاقات داخل المجتمع بما يحقق العدالة والاستقرار [٢].

تعريف القانون في الفقه الإسلامي:

لا يُستخدم مصطلح "القانون" في الفقه الإسلامي بالمعنى ذاته المتداول في الأنظمة الوضعية الحديثة، بل يُقابله في الغالب مصطلح "الشرع" أو "الأحكام الشرعية"، والتي تُقصد بها القواعد التي وضعها الله سبحانه وتعالى لتنظيم سلوك الإنسان في مختلف مجالات الحياة، سواء في العبادات أو المعاملات أو العقوبات، وقد عرف الفقهاء الحكم الشرعي –وهو أقرب مفهوم إلى القاعدة القانونية– بأنه: "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييرًا أو وضعًا"، وهذا يشمل الأحكام التكليفية (الواجب، المندوب، الحرام، المكروه، المباح) والأحكام الوضعية (السبب، الشرط، المانع، الصحة، البطلان، الرخصة، العزيمة)[٣].

وبذلك فإن "القانون" في الفقه الإسلامي يُفهم على أنه "مجموعة الأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والتي تهدف إلى تنظيم حياة الناس وتحقيق مصالحهم في الدنيا والآخرة". فالشريعة الإسلامية لا تفصل بين الدين والقانون، بل تمزج بينهما في منظومة تشريعية متكاملة تُراعي مقاصد الشريعة، وتحفظ الضروريات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال [٤].

الفرع الثاني: أهمية القانون في تنظيم العلاقات داخل المجتمع الإسلامي

يُعد القانون أداة أساسية في بناء المجتمعات وتنظيمها، فهو الإطار الذي تُضبط من خلاله العلاقات بين الأفراد، سواء على المستوى الشخصي أو المؤسسي،

---

(١) ينظر: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٧.

(٢) ينظر: عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، ج١، دار السلام، القاهرة، ص٢٥.

(٣) ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص١١٢؛ و أنظر: الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج١، ص٦٠.

(٤) ينظر: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج٢، ص٨؛ أنظر: ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج٣، ص٣.

ويضمن سيرها في اتجاه يخدم الصالح العام. وتكمن أهمية القانون في كونه الوسيلة التي تُحقّق النظام والاستقرار، وتحول دون تحوّل المجتمع إلى الفوضى والصراع بسبب تضارب المصالح. كما يُعد القانون ضامنًا لحماية الحقوق والواجبات، إذ يُحدد لكل فرد ما له وما عليه، ويوفر آليات لفض النزاعات بالطرق السلمية.

يحتل القانون مكانة جوهرية في تنظيم العلاقات داخل المجتمع الإسلامي، حيث يقوم على أساس من الشريعة الإسلامية التي تجمع بين التشريع والتنظيم الاجتماعي والقيمي في آن واحد، فالشرع الإسلامي لا يكتفي بوضع قواعد تنظيمية فحسب، بل يسعى إلى تحقيق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة، عبر تنظيم الحقوق والواجبات، وتحديد حدود العلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة. ويهدف القانون في الإسلام إلى تحقيق العدل والرحمة، وضمان حفظ المصالح الضرورية الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، والتي تُعتبر مقاصد شرعية تحكم القواعد القانونية [١]

ويُعد القانون الإسلامي أداة فاعلة في تعزيز الوحدة الاجتماعية واستقرارها، من خلال فرضه لسلطة القانون على الجميع دون تمييز، وتوفير آليات عادلة لحل النزاعات والخصومات، الأمر الذي يمنع الفوضى ويُرسخ السلم الأهلي. كما يسهم في غرس القيم الأخلاقية والفضائل التي تحكم سلوك الأفراد، مثل الصدق والأمانة والعدل، مما يجعل المجتمع المسلم مجتمعًا متماسكًا يتكامل فيه الأفراد وفق أحكام شرعية تسير على نهج العدل الإلهي [٢]

علاوة على ذلك، فإن القانون الإسلامي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويحدد صلاحيات السلطة ومجالاتها، بما يحفظ الحقوق ويمنع الظلم والاستبداد، ويحقق مبدأ الشورى الذي يعد من الأسس الديمقراطية في الإسلام [٣]

المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية

تتسم القاعدة القانونية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من القواعد الاجتماعية، كالقاعدة الدينية أو الأخلاقية، وتجعل منها أداة فعالة في تنظيم العلاقات داخل المجتمع وضبط سلوك الأفراد. ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

أولًا: القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة: القاعدة القانونيــة لا توضع لتنظيم حالة

(١) ينظر: الشافعي، الإمام محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١، ص٢١٠، وأنظر الشاطبي، الإمام أبو الحسن علي بن أحمد. الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الرحمن الأرناؤوط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.ص ١٨١.

(٢) أنظر: ابن قدامة، المغني، ج٢، ص ٤٥.

(٣) أنظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص ١٢٣.

فردية معينة، بل تُصاغ بطريقة مجردة لتشمل كل من تتحقق فيهم شروط تطبيقها. فعموميتها تضمن المساواة بين الأفراد أمام القانون، وتُحقق الاستقرار والوضوح في المعاملات القانونية، حيث يعلم كل شخص ما له وما عليه عند تحقق شروط معينة(١).

ثانيًا: القاعدة القانونية ملزمة ومصحوبة بجزاء: تتميز القاعدة القانونية بكونها ملزمة، أي أن مخالفتها تُرتّب جزاءً ماديًا تُطبّقه السلطة المختصة. ويأخذ الجزاء صورًا متعددة: مدنية (كالغرامة والتعويض)، أو جزائية (كالسجن)، أو إدارية (كالإلغاء أو المنع). وتُعد هذه الخاصية ما يميز القانون عن غيره من القواعد كالأخلاق التي تفتقد إلى الجزاء الرسمي (٢).

ثالثًا: تهدف القاعدة القانونية إلى تنظيم السلوك الاجتماعي: الغاية الأساسية من سن القواعد القانونية هي تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة، وضمان سير النظام العام، ومنع الفوضى، بما يحقق العدالة والاستقرار في المجتمع (٣).

رابعًا: القاعدة القانونية قابلة للتطور: القاعدة القانونية ليست ثابتة، بل تتطور وفقًا لتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يُتيح للنظام القانوني الاستجابة لحاجات المجتمع المستجدة، وضمان مرونة التشريع (٤).

الفرع الأول: الفرق بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية والدينية

تُعد القواعد القانونية، والأخلاقية، والدينية من أهم القواعد الاجتماعية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث المصدر، والجزاء، والهدف، والوسيلة في الإلزام، ومدى الالتزام الشخصي بها. وفيما يلي بيان لأهم الفروقات:

أولًا: من حيث المصدر

– **القاعدة القانونية:** تصدر عن سلطة رسمية مخوّلة في الدولة، كالمجلس التشريعي أو البرلمان، ويكون سنّها وتنفيذها من اختصاص السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

---

(١) ينظر: السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، ج١، ص٣٢.
(٢) ينظر: د. أحمد سلامة، نظرية القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٤٥.
(٣) ينظر: د. محمد كامل مرسي، المدخل للعلوم القانونية، دار الفكر العربي، ص٥٨.
(٤) ينظر: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص٣٨.

- **القاعدة الأخلاقية:** مصدرها الضمير الفردي والعرف الاجتماعي السائد، فهي تنبع من الأعراف، والقيم الثقافية، والاجتماعية التي تتبناها جماعة معينة.

- **القاعدة الدينية:** مصدرها إلهي، فهي منزّلة من عند الله، كما هو الحال في الشريعة الإسلامية التي تستمد أحكامها من القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى ما يُستنبط منهما من خلال الاجتهاد الفقهي [١].

ثانيًا: من حيث الجزاء

- **القانونية:** جزاؤها مادي محسوس، تفرضه السلطة العامة (مثل السجن، الغرامة، التعويض)، ويتم تنفيذه جبريًا من قبل مؤسسات الدولة.

- **الأخلاقية:** جزاؤها معنوي بحت، كالتوبيخ، الاحتقار الاجتماعي، أو تأنيب الضمير، ولا يوجد فيها إلزام مادي.

- **الدينية:** جزاؤها مزدوج؛ دنيوي و أخروي، فقد تُرتّب مخالفتها عقوبة في الدنيا (مثل الحدود)، أو عقابًا أخرويًا (كالنار، أو الحرمان من الثواب) [٢].

ثالثًا: من حيث مجال التطبيق

- **القانون:** يركّز على تنظيم العلاقات الظاهرة بين الأفراد، كالعقود، المعاملات، والجرائم، ولا يهتم كثيرًا بالنوايا أو البواعث النفسية إلا في حالات محددة.

- **الأخلاق:** تهتم بتنظيم السلوك الظاهر والباطن، وتركّز على النية والضمير أكثر من النتيجة.

- **الدين:** أشمل من القانون والأخلاق، فهو ينظم علاقة الإنسان بربه، وبنفسه، وبالناس، ويهتم بالظاهر والباطن معًا [٣].

رابعًا: من حيث الإلزام

- **القانون:** ملزم إجباريًا من قبل الدولة، ولا يجوز مخالفته دون التعرّض للجزاء.

الأخلاق: غير ملزمة قانونيًا، وتُترك لتقدير الفرد وضميره.

- **الدين:** ملزم شرعًا للمؤمنين به، والإيمان به يفرض الامتثال طوعًا، مع وجود سلطات شرعية (كالقضاء الشرعي) قد تُطبّق بعض أحكامه في الدولة الإسلامية [٤].

---

(١) ينظر: د. محمد كامل مرسي، المدخل للعلوم القانونية، دار الفكر العربي، ص٥٩–٦٥.

(٢) ينظر: د. سليمان الطماوي، المدخل لدراسة القانون، دار المعارف، ص٨٦–٩٣.

(٣) ينظر: د. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط١٣، ص٦٨–٧٥

(٤) ينظر: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج١، ص٣٤–٣٨

خامسًا: من حيث الثبات والتغير

– القواعد القانونية قابلة للتعديل حسب ظروف المجتمع وتطوره.

– القواعد الأخلاقية تتأثر بالبيئة الثقافية وتتغير مع مرور الزمن.

– القواعد الدينية في أغلبها ثابتة، خصوصًا في أصولها، مع وجود مرونة في الفروع من خلال الاجتهاد وضوابطه (١).

الفرع الثاني: القواعد القانونية كأداة لتنظيم السلوك الاجتماعي

تُعد القواعد القانونية من أبرز الوسائل التي تلجأ إليها المجتمعات لتنظيم سلوك الأفراد وضبط علاقاتهم داخل إطار محدد من الحقوق والواجبات. فهي تمثل منظومة من الأحكام الملزمة التي تضعها السلطة التشريعية بهدف ضمان استقرار النظام العام، وتحقيق العدالة، وتوجيه الأفراد نحو التصرف وفق قواعد السلوك المقبول اجتماعيًا. وتُسهم هذه القواعد في منع النزاعات، أو الحد منها، من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحديد ما هو مباح وما هو محظور (٢).

كما تقوم القواعد القانونية بدور مزدوج؛ فهي من جهة تردع السلوك الضار أو المنحرف من خلال الجزاءات، ومن جهة أخرى تحفّز السلوك الإيجابي من خلال الحماية القانونية للحقوق، مما يجعلها أداة فعّالة في توجيه الأفراد والجماعات نحو الالتزام بنمط سلوكي يضمن سلامة البناء الاجتماعي (٣).

ومن جهة أخرى، فإن مرونة القاعدة القانونية وتطورها المستمر يجعلها قادرة على مواكبة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، بما في ذلك تطور القيم والعلاقات والنظم الاقتصادية. ومن هنا يتضح أن القاعدة القانونية ليست جامدة، بل قابلة للتعديل والتطوير لتحقيق مصلحة المجتمع في الحاضر والمستقبل، وهو ما يعكس وظيفتها الجوهرية كأداة للتنظيم الاجتماعي المستدام (٤).

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية لمعايير الأيوفي ودورها في المؤسسات المالية الإسلامية

تمهيد

يُسلّط هذا المبحث الضوء على الطبيعة القانونية للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، من حيث قوتها

---

(١) ينظر: د. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٣، ص٦٩–٧٢.

(٢) ينظر: د. محمد كامل مرسي، المدخل للعلوم القانونية، دار الفكر العربي،القاهرة، ص٦٦–٧٠.

(٣) ينظر: د. سليمان الطماوي، المدخل لدراسة القانون، دار المعارف، ص٩٥–٩٨.

(٤) ينظر: د. أحمد سلامة، نظرية القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،٢٠١٢،ص٥٣–٥٦.

الإلزامية ومدى اعتمادها داخل الأطر القانونية والتنظيمية. كما يستعرض المبحث دور هذه المعايير في تقنين العمل المالي الإسلامي وتوحيد الممارسات الشرعية في المؤسسات المالية، بما يعزز الثقة والامتثال ويحقق الانسجام مع مقاصد الشريعة.

المطلب الأول: التعريف بهيئة الأيوفي ومعاييرها الشرعية

التعريف بهيئة الأيوفي (AAOIFI):

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعروفة اختصارًا بـ "الأيوفي" (AAOIFI)، هي منظمة دولية غير ربحية مستقلة، تأسست في عام ١٩٩١م ومقرها في المنامة، مملكة البحرين. تهدف الهيئة إلى تطوير وتوحيد المعايير التي تحكم أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك المعايير الشرعية والمحاسبية والرقابية والحوكمة، وذلك لتحقيق أعلى درجات الانضباط الشرعي والمهني في قطاع الصيرفة الإسلامية (١).

تتكون الأيوفي من مجموعة من الهيئات الرقابية الشرعية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية من أكثر من ٤٥ دولة، وتُعد من أبرز الجهات المعيارية التي يعتمد عليها في صياغة القواعد المنظمة للعمل المالي الإسلامي. وتتمثل أبرز مهامها في إعداد المعايير الشرعية التي توضح الصيغ الإسلامية المعتمدة، مثل: المرابحة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، الصكوك، وغيرها، مع مراعاة أحكام الفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة (٢).

وقد ساهمت الأيوفي في تقنين المعاملات المالية الإسلامية، وساعدت على تقليل التباين بين الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية، مما عزز الثقة في هذا القطاع وسهّل من عملية الإشراف والرقابة (٣).

الفرع الأول

نشأة وتطور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية [AAOIFI]

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في عام ١٩٩١م في مملكة البحرين، في ظل الحاجة الملحة لتوحيد الجهود وتنظيم العمل المالي الإسلامي، الذي كان يشهد توسعًا كبيرًا وتنوعًا في الفتاوى والممارسات

---

(١) ينظر: الموقع الرسمي لهيئة الأيوفي: https://aaoifi.com

(٢) ينظر: عبد الستار أبو غدة، المعايير الشرعية وأثرها في ضبط المنتجات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٥، ٢٠١٧م.

(٣) ينظر: خالد ذكر الله، المرجعية الشرعية في المصارف الإسلامية: المعايير الشرعية للأيوفي نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٢٠م، ص٤٥–٤٨.

الشرعية بين المؤسسات المختلفة. جاء تأسيس الهيئة بمبادرة من مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية الكبرى، بدعم ورعاية البنك الإسلامي للتنمية، بهدف إنشاء إطار معياري دولي يضمن اتساق التطبيقات الشرعية والمحاسبية في هذا القطاع الحيوي (١).

كانت فكرة تأسيس الأيوفي مبنية على إدراك محدودية المعايير المتوفرة آنذاك، والتي لم تكن كافية لتلبية المتطلبات المتزايدة لصناعة التمويل الإسلامي، لا سيما في ظل تنوع النظم القانونية والشرعية في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية التي تعتمد على الصيرفة الإسلامية. فكانت الحاجة إلى هيئة مستقلة تتولى وضع معايير واضحة وموحدة تُطبق على نطاق واسع داخل المؤسسات المالية الإسلامية. هذا الإطار المعياري كان ضروريًا لتحقيق التوازن بين متطلبات الفقه الإسلامي وضرورات العمل المالي الحديث، بما يضمن شفافية العمليات، وحماية مصالح العملاء، وتعزيز ثقة المستثمرين (٢).

على مدار العقود التالية لتأسيسها، شهدت الأيوفي نموًا ملحوظًا في عضويتها وتأثيرها، حيث توسعت عضويتها لتضم اليوم أكثر من ٢٠٠ مؤسسة مالية وإسلامية من حوالي ٤٥ دولة حول العالم، تشمل بنوكًا مركزية، وهيئات رقابية، وشركات مالية، إضافة إلى هيئات شرعية مستقلة. كما أطلقت الهيئة منظومة متكاملة من المعايير التي تغطي جوانب عدة في العمل المالي الإسلامي، منها المعايير الشرعية التي تحدد قواعد وضوابط المعاملات المالية، والمعايير المحاسبية التي تنظم التقارير المالية، بالإضافة إلى معايير الحوكمة والتدقيق، مما يعزز الشفافية والمسؤولية في القطاع (٣). وقد نال اعتماد معايير الأيوفي قبولًا واسعًا، حيث أصبحت ملزمة في بعض الدول الإسلامية مثل البحرين وباكستان والسودان، بينما تُستخدم كمرجعية أساسية في دول أخرى، مما ساعد على توحيد الممارسات الشرعية وتقليل التباين في تفسير الفقه المالي الإسلامي بين المؤسسات. هذا التوحيد ساهم بشكل كبير في تعزيز مكانة التمويل الإسلامي كخيار مالي عالمي موثوق، وفتح آفاقًا جديدة للاستثمار والتنمية

(١) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، الموقع الرسمي: https://aaoifi.com

(٢) ينظر: عبد الستار أبو غدة، المعايير الشرعية وأثرها في ضبط المنتجات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٥، ٢٠١٧م، ص٦٨.

(٣) ينظر: خالد ذكر الله، المرجعية الشرعية في المصارف الإسلامية: المعايير الشرعية للأيوفي نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٢٠م، ص٤٥-٥٢.

في الأسواق الإسلامية والعالمية [١].

إن التطور المستمر في معايير الأيوفي يعكس قدرة الهيئة على مواكبة التحديات الحديثة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، سواء من الناحية الشرعية أو المحاسبية أو الحوكمة، ما يجعلها أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها استقرار ونمو الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم [٢].

الفرع الثاني: أهداف الأيوفي ومجالات عملها

أولاً: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

تتمثل الأهداف الرئيسية لهيئة الأيوفي في تأسيس إطار معياري موحد ومتطور يخدم قطاع المؤسسات المالية الإسلامية، بحيث يحقق التوازن بين متطلبات الشريعة الإسلامية واحتياجات النظام المالي الحديث. وتهدف الهيئة بشكل أساسي إلى:

– تطوير معايير شرعية ومحاسبية وقانونية تلبي متطلبات المؤسسات المالية الإسلامية، وتضمن مواءمة جميع العمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز من مصداقية واستقرار القطاع.

– تحقيق التوحيد والتناغم في الممارسات الشرعية والمحاسبية بين مختلف المؤسسات والهيئات الرقابية في الدول التي تطبق التمويل الإسلامي، مما يقلل التباين في الفتاوى والتطبيقات، ويساعد على خلق سوق مالي إسلامي متماسك.

– تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال وضع معايير دقيقة للتقارير المالية والحوكمة الرشيدة، مما يرفع من مستوى الثقة بين العملاء والمستثمرين ويشجع على توسع التمويل الإسلامي.

– مواكبة التطورات العالمية في المجال المالي، وتوفير حلول معيارية تتناسب مع التغيرات الاقتصادية والقانونية، مع المحافظة على ثبات المبادئ الشرعية.

– نشر المعرفة والتوعية حول المعايير الشرعية والمحاسبية بين المؤسسات المالية الإسلامية والمهنيين العاملين فيها، وذلك عبر الدورات التدريبية والندوات العلمية، مما يسهم في رفع الكفاءة الفنية [٣].

---

(١) ينظر: هيئة الأيوفي، التقرير السنوي، ٢٠٢٣م.

(٢) ينظر: تقي العثماني، الأسس الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، دار القلم، دمشق، ص١٢٢.

(٣) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، الموقع الرسمي: https://aaoifi.com

ثانياً: مجالات عمل هيئة الأيوفي

تعمل هيئة الأيوفي في عدد من المجالات التي تغطي جوانب مختلفة من النظام المالي الإسلامي، ومن أبرز هذه المجالات [١]:

١. إصدار المعايير الشرعية التي تحدد قواعد وأحكام المعاملات المالية الإسلامية، مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، والتمويل الإسلامي بشكل عام، وذلك لضمان توافق جميع العمليات مع مبادئ الشريعة.

٢. وضع المعايير المحاسبية التي تنظم كيفية تسجيل وعرض البيانات المالية للمؤسسات الإسلامية بما يتماشى مع المتطلبات الشرعية والمالية الدولية، مما يسهل المقارنة والشفافية في التقارير المالية.

٣. إعداد معايير الحوكمة التي تهدف إلى تعزيز الرقابة الداخلية، وضبط الأداء الإداري للمؤسسات المالية، بالإضافة إلى حماية حقوق العملاء والمساهمين بما يتفق مع الشريعة والقوانين.

٤. تطوير معايير التدقيق والمراجعة الشرعية لضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير والضوابط الشرعية والمالية، من خلال عمليات مراجعة مستقلة ومنهجية.

٥. التدريب والتثقيف بتقديم برامج متخصصة لتعزيز فهم وتطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة، بالإضافة إلى نشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتمويل الإسلامي.

المطلب الثاني: القيمة القانونية لمعايير الأيوفي

تُعد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **(AAOIFI)** من الركائز الأساسية التي تضفي على المؤسسات المالية الإسلامية طابعًا قانونيًا وشرعيًا مميزًا. فهذه المعايير لا تقتصر على كونها توصيات فنية أو إرشادات فحسب، بل تحظى بمكانة قانونية هامة في الكثير من الدول التي تعتمد التمويل الإسلامي، حيث يتم تبنيها وتفعيلها داخل الأطر التنظيمية والقانونية الوطنية. تُعتبر معايير الأيوفي إطارًا قانونيًا موحدًا يربط بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مما يسهم في تحقيق التناسق والتناغم بين المتطلبات الشرعية والالتزامات القانونية [٢].

---

(١) ينظر: خالد ذكر الله، المرجعية الشرعية في المصارف الإسلامية: المعايير الشرعية للأيوفي نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٢٠م، ص٧٥–٨٩.

(٢) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، الموقع الرسمي: https://aaoifi.com

من الناحية القانونية، تمنح معايير الأيوفي ثقة وشرعية للعمل المالي الإسلامي، إذ توفر ضمانًا بأن العمليات المالية تتفق مع أحكام الشريعة، مما يعزز حماية حقوق المتعاملين ويقلل من المخاطر القانونية التي قد تنشأ عن التباين في الفتاوى الشرعية أو تطبيقات المعاملات. كما تسهم هذه المعايير في توحيد المفاهيم والممارسات، فتُعتبر معيارًا معتمدًا في العديد من الهيئات الرقابية والبنوك المركزية التي تلزم المؤسسات المالية الإسلامية بالالتزام بها (١).

علاوة على ذلك تتمتع معايير الأيوفي بصفة الإلزامية في بعض البلدان التي تُصدر قوانينها بتضمينها ضمن التشريعات المصرفية والمالية الإسلامية، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من النظام القانوني الوطني. أما في الدول الأخرى، فتُعتمد كمرجعية مهمة تلتزم بها المؤسسات المالية الإسلامية طوعًا للحفاظ على مصداقيتها والامتثال لأحكام الشريعة، وهو ما يُعزز من سمعة التمويل الإسلامي دوليًا (٢).

في السياق الدولي تسهم معايير الأيوفي في رفع مستوى التوافق بين المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة، مما يُسهل التبادل التجاري والاستثماري عبر الحدود ويُعزز مكانة الصناعة الإسلامية في الأسواق العالمية. كما تشكل هذه المعايير ضمانًا للتوازن بين التطورات الحديثة في الأنظمة المالية العالمية ومتطلبات الشريعة، بما يضمن استمرارية العمل المالي الإسلامي وفعاليته القانونية والاقتصادية(٣).

الفرع الأول: مدى إلزامية المعايير الشرعية للأيوفي في المصارف الإسلامية

تعريف المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر التعامل بالفوائد الربوية وتراعي قواعد العدالة والشفافية في كافة عملياتها. تهدف هذه المصارف إلى تقديم خدمات مالية تلبي حاجات الأفراد والشركات مع الالتزام بالقيم الإسلامية، مثل المشاركة في الربح والخسارة، وعدم التعامل في الغرر أو القمار، وحفظ الحقوق المالية والاقتصادية. وتعتبر المصارف

(١) انظر: خالد ذكر الله، تطبيق معايير الأيوفي وأثرها في النظام القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٢١م، ص٩٨–١١٠.

(٢) ينظر: ناصر الدين الأعرج، التمويل الإسلامي: المعايير الشرعية والقانونية، دار الفكر، ٢٠١٩م، ص٢٢٠–٢٣٥.

(٣) ينظر: عبد الستار أبو غدة، المرجعية القانونية لمعايير الأيوفي ودورها في تنظيم التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٧، ٢٠١٨م.

الإسلامية جزءًا أساسيًا من منظومة الاقتصاد الإسلامي التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وفق ضوابط شرعية صارمة [١]

تعريف المعايير الشرعية للأيوفي

المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي مجموعة من الإرشادات والضوابط الفقهية التي تهدف إلى تنظيم أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وفقًا لأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وتتضمن قواعد شرعية مفصلة للعقود والمعاملات المالية مثل المضاربة، والمرابحة، والإجارة، والسلم، وغيرها، بما يضمن اتساق الممارسات المالية مع المبادئ الإسلامية. تصدر هذه المعايير عن "مجلس المعايير الشرعية" التابع للهيئة بعد دراسات فقهية معمّقة ومداولات علمية بين علماء الشريعة والمتخصصين في المالية الإسلامية [٢] .

تعتبر معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) من أبرز المرجعيات الشرعية والمهنية التي تستند إليها المصارف الإسلامية في ممارساتها اليومية. وعلى الرغم من أن الأيوفي ليست جهة حكومية ولا تملك سلطة تشريعية، إلا أن معاييرها تحظى بدرجة عالية من القبول والاعتماد من قبل العديد من الدول والمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم [٣].

في بعض الدول، مثل البحرين، وسلطنة عمان، والسودان، تُعتمد معايير الأيوفي بشكل رسمي وتُدرج ضمن الإطار القانوني والتنظيمي للمصارف الإسلامية، مما يجعل الالتزام بها إلزاميًا. ففي هذه الدول تُلزم الجهات الرقابية المصارف الإسلامية بالامتثال لمعايير الأيوفي سواء في المعاملات الشرعية أو المعايير المحاسبية والحوكمة، حيث يتم اعتمادها كأساس لتقييم الأداء والامتثال الشرعي، وهذا يعزز من ثقة العملاء والمستثمرين في نزاهة وشرعية العمليات المالية [٤].

أما في دول أخرى فتعتبر معايير الأيوفي توصيات مرجعية يمكن للمصارف الالتزام بها طوعًا، دون أن تكون ملزمة قانونيًا، ولكن ذلك لا يقلل من أهميتها ودورها

---

(١) ينظر: علي يوسف، التمويل الإسلامي وأصوله، دار النشر الإسلامي، ٢٠١٧، ص٤٥-٦٠.

(٢) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (٢٠١٧). المعايير الشرعية (الطبعة الثانية). المنامة: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(٣) ينظر: الأنصاري، عبد الله، الرقابة الشرعية والمالية في البنوك الإسلامية، دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص١١٢-١٣٠.

(٤) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، الموقع الرسمي: https://aaoifi.com

في توحيد الممارسات الشرعية وضمان جودة الأداء. إذ تمثل هذه المعايير مرجعية موثوقة تلتزم بها المؤسسات لتفادي المخاطر القانونية والشرعية وضمان التوافق مع قواعد الشريعة التي تفرضها هيئات الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية [١].

من ناحية أخرى يرى بعض الفقهاء والقانونيين أن إلزامية معايير الأيوفي تتوقف على مدى تبنيها ضمن التشريعات الوطنية والاتفاقيات التنظيمية بين الجهات المختصة، مما يعكس دور الدولة والهيئات الرقابية في إعطاء هذه المعايير قوة تنفيذية ملزمة. وهذا يوضح أن العلاقة بين المعايير الشرعية للهيئات المهنية مثل الأيوفي والقانون الوطني تتسم بالتكامل والتداخل، حيث تقوم الأيوفي بوضع المعايير والضوابط، بينما تتولى الدولة تفعيلها وإلزام المؤسسات المالية بها[٢].

الفرع الثاني

أثر المعايير الشرعية للأيوفي على الأداء القانوني في المؤسسات المالية الإسلامية

تؤدي المعايير الشرعية التي تصدرها هيئة الأيوفي (AAOIFI) دورًا محوريًا في تحسين الأداء القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تُعد هذه المعايير بمثابة مرجعية فقهية وقانونية تجمع بين الضوابط الشرعية والصياغة الفنية، مما يعزز من وضوح المعاملات المالية وتحديد المسؤوليات والالتزامات التعاقدية وفقًا لأحكام الشريعة [٣].

يسهم التزام المؤسسات المالية الإسلامية بهذه المعايير في تحقيق الاستقرار القانوني وتقليل النزاعات الناشئة عن الغموض في العقود، وذلك لأن المعايير الشرعية تعمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات وتضبط الصيغ والمعاملات بطريقة منهجية تضمن الانسجام بين ما هو شرعي وما هو قانوني. كما أنها توفر إطارًا قانونيًا متينًا يُسند المحاكم والهيئات القضائية والرقابية عند الفصل في المنازعات أو تقييم مدى التزام المؤسسات بقواعد الشريعة [٤].

---

(١) ينظر: محمد صالح رمضان، تطبيق المعايير الشرعية في البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات الفقهية، العدد ١٢، ٢٠١٩. ص٥٩.

(٢) ينظر: محمد صالح رمضان، مرجع سابق، ٦٢

(٣) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، الموقع الرسمي: https://aaoifi.com

(٤) ينظر: خالد ذكر الله، تطبيق معايير الأيوفي وأثرها في النظام القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٢١. ص ٦٩.

ومن جهة أخرى، فإن اعتماد هذه المعايير يؤدي إلى رفع كفاءة الرقابة الشرعية داخل المؤسسات المالية، إذ تُمكّن هيئات الرقابة من تقييم المنتجات والعقود المالية وفق مرجع معتمد ومتفق عليه، مما يُقلل من الاجتهادات الفردية ويوجه العمل المالي نحو الالتزام الجماعي بالقواعد الشرعية المنظمة. وهذا يُعزز من ثقة المتعاملين والمستثمرين، ويُظهر التزام المؤسسة بالشفافية والامتثال، وهو ما يعد عنصرًا مهمًا في البيئة القانونية الحديثة التي تتطلب الإفصاح والتقارير الدقيقة (١).

علاوة على ذلك، فإن المعايير الشرعية تسهم في تجسير العلاقة بين التشريعات الوضعية المحلية وأحكام الشريعة، حيث توفّر لغة مشتركة بين الفقه الإسلامي والنظام القانوني، ما يجعلها أداة فعّالة لدمج التمويل الإسلامي في النظام المالي العام للدولة دون الإخلال بثوابته الشرعية. وقد أظهرت عدة دراسات أن المؤسسات التي تتبع معايير الأيوفي بدقة تكون أقل عرضة للمخالفات القانونية وأكثر توافقًا مع الأنظمة التنظيمية الصادرة عن البنوك المركزية (٢)

وبالتالي، فإن أثر المعايير الشرعية للأيوفي لا يقتصر على البُعد الديني أو الأخلاقي، بل يتعداه إلى تعزيز بنية الامتثال القانوني، وتقوية الحوكمة، وتحقيق الانضباط المؤسسي، مما يجعلها عنصرًا جوهريًا في تحقيق فاعلية المؤسسات المالية الإسلامية واستقرارها القانوني (٣).

يتضح من خلال ما سبق أن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة الأيوفي قد اكتسبت مكانة قانونية وعملية بارزة في الواقع المؤسسي للمصارف الإسلامية، رغم أنها ليست صادرة عن سلطة تشريعية وطنية ملزمة في جميع الدول. ومع ذلك، فإن قبولها الواسع، واعتماد العديد من البنوك المركزية والهيئات الرقابية لها، يمنحها قوة شبه قانونية، ويجعلها بمثابة مرجعية تنظيمية موثوقة.

كما تبين أن لهذه المعايير أثرًا بالغًا في تحسين الأداء القانوني داخل المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال تقنين التعاملات المالية في إطار شرعي منضبط، وتوحيد المرجعيات الفقهية، مما يحد من الخلافات الفقهية والتباين في

---

(١) عبد الستار أبو غدة، القيمة القانونية لمعايير الأيوفي وأثرها في تنظيم المعاملات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد ٣٤، ٢٠٢٠، ص ١٠١.

(٢) عبد الستار أبو غدة، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٣) محمد صالح رمضان، المعايير الشرعية ودورها في الحوكمة القانونية للمصارف الإسلامية، مجلة البحوث القانونية، العدد ١٨، ٢٠٢٢. ص ٢٥٧.

الممارسات. وهو ما يُعزز بدوره ثقة العملاء والمستثمرين في هذه المؤسسات، ويُقوي قدرتها على التفاعل مع المتطلبات القانونية المحلية والدولية دون التفريط في مبادئ الشريعة، وقد أظهرت الدراسة أن الالتزام بهذه المعايير يُمثل خطوة نحو بناء إطار قانوني موحد للمصارف الإسلامية عالميًا، خاصة مع تنامي الحاجة إلى مرجعية شرعية متخصصة ومؤسسية، توازن بين الثوابت الدينية ومتغيرات البيئة القانونية والاقتصادية المعاصرة.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن المعايير الشرعية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) تمثل أحد أهم الأعمدة التي تستند إليها البنية القانونية والتنظيمية للمؤسسات المالية الإسلامية، سواء من حيث ضبط العمليات المالية وفق أحكام الشريعة، أو من حيث توفير إطار قانوني موحد يسهم في تعزيز الشفافية والامتثال والحوكمة.

– وقد تناول البحث في مبحثه الأول الإطار القانوني العام، حيث تبيّن أن القانون – سواء في المفهوم الوضعي أو في الفقه الإسلامي– يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع وتحقيق العدل والاستقرار.

– كما أن القاعدة القانونية تمتاز بخصائص تجعلها قادرة على ضبط السلوك الاجتماعي، أبرزها العمومية، والإلزام، والجزاء، وقابليتها للتطور، وهو ما يتقاطع بوضوح مع أهداف المعايير الشرعية للأيوفي في البيئة المصرفية الإسلامية.

– أما في المبحث الثاني، فقد أظهر البحث أن معايير الأيوفي، رغم أنها لا تصدر عن جهة تشريعية حكومية، إلا أنها تتمتع بقبول واسع النطاق في الدول الإسلامية، ويأخذ بها عدد من البنوك المركزية كمرجعية ملزمة، مما يمنحها طبيعة قانونية شبه مُلزمة في الممارسة العملية.

– كما أن لهذه المعايير أثرًا بالغًا في تحسين الأداء القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال توحيد الفتوى، وتقنين الصيغ والعقود، وتعزيز دور الرقابة الشرعية، والحد من التباين الفقهي الذي قد يؤدي إلى نزاعات أو مخالفة للمبادئ الشرعية.

– وقد اتضح أن الأيوفي لا تقتصر على إصدار معايير شرعية فقط، بل تتوسع في مجالات المحاسبة والحوكمة والتدقيق، مما يجعلها هيئة متكاملة تساهم في بناء منظومة قانونية ومهنية متماسكة للمصارف الإسلامية.

–كما تبين أن تبني هذه المعايير يسهم في المواءمة بين التشريعات الوطنية والضوابط الشرعية، ويعزز من ثقة المتعاملين والمستثمرين في سلامة النظام المالي الإسلامي.

النتائج الأساسية:

١. تداخل القانون والشريعة في المؤسسات المالية الإسلامية يقتضي وجود مرجعية تضبط العلاقة بين الأحكام الشرعية والصياغات القانونية، وهو ما توفره معايير الأيوفي.

٢. المعايير الشرعية للأيوفي تساهم في تحويل الاجتهادات الفقهية إلى قواعد منظمة قابلة للتطبيق، مما يُقلل من الغموض القانوني ويُعزز الانضباط المؤسسي.

٣. الطبيعة القانونية لمعايير الأيوفي تختلف باختلاف الدول، فبعضها تمنحها قوة إلزام قانونية، بينما تعتبرها أخرى مرجعًا استرشاديًا، لكن في الحالتين تُمارس تأثيرًا حقيقيًا على العمل المصرفي الإسلامي.

٤. الأداء القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية يتعزز بوضوح من خلال تطبيق المعايير الشرعية، حيث تُسهم في ضبط التعاقدات، ورفع كفاءة الرقابة، وتقليص المخالفات القانونية والشرعية.

٥. هيئة الأيوفي تُعد من أبرز الهيئات المرجعية التي تعمل على توحيد المعايير في السوق المالية الإسلامية عالميًا، وتسهم في تحقيق الانسجام بين المقاصد الشرعية والتنظيمات القانونية الحديثة.

التوصيات

١– لاضرورة اعتماد المعايير الشرعية للأيوفي كمراجع ملزمة في التشريعات الوطنية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، لما لها من دور في توحيد الممارسات وتعزيز الانضباط الشرعي والقانوني في المعاملات المصرفية.

٢– دعوة الجهات الرقابية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية إلى تبني معايير الأيوفي بشكل رسمي ضمن أنظمتها التشريعية والتنظيمية، بما يسهم في تحقيق الاتساق بين التشريعات المحلية والمعايير الدولية ذات المرجعية الشرعية.

٣– تعزيز التكوين العلمي والتدريب المهني للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية حول معايير الأيوفي، لضمان التطبيق السليم لها من النواحي القانونية والشرعية والتنظيمية.

٤– العمل على تطوير الأطر القانونية الوطنية لتكون أكثر توافقًا مع خصوصية الصيغ

الإسلامية للتمويل، مع الاستفادة من المعايير الشرعية للأيوفي كأداة فعالة لتحقيق هذا التوازن.

٥- تشجيع التعاون بين هيئة الأيوفي والهيئات القضائية والرقابية في الدول الإسلامية لتقديم اجتهادات شرعية وقانونية موحدة تعالج التحديات المعاصرة في مجال الصيرفة الإسلامية.

٦- إجراء مزيد من الدراسات المقارنة حول مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف الدول بتطبيق معايير الأيوفي، وتحليل أثر هذا الالتزام على أدائها القانوني والشرعي والاقتصادي.

٧- التأكيد على أهمية تحديث المعايير الشرعية للأيوفي بشكل دوري لمواكبة تطورات الأسواق المالية والأدوات المصرفية، وضمان بقائها إطارًا مرنًا ومناسبًا لمتطلبات العصر.

٨- حث الجامعات ومراكز البحث على إدماج دراسة معايير الأيوفي ضمن مناهج كليات الشريعة والقانون والاقتصاد الإسلامي، لتعزيز المعرفة الأكاديمية بها وتوسيع نطاق الفهم المهني.

فهرس المراجع والمصادر:

- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (ت:٧٥١). **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. دار الجيل للنشر والتوزيع، والطباعة، بيروت، لبنان، الجزء ٣، ص. ٣.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي. (ت:٦٢٠). **المغني**. دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، طبعة عام ١٣٩٣م، الجزء ٢، ص. ٤٥.
- الأعرج، ناصر الدين، التمويل الإسلامي: **المعايير الشرعية والقانونية**، دار الفكر، ٢٠١٩م، ص٢٢٠-٢٣٥.
- الآمدي، سيف الدين علي بن محمد. (د.ت). **الإحكام في أصول الأحكام**. الجزء ١، ص. ١١٢.
- الأنصاري، عبد الله، **الرقابة الشرعية والمالية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص١١٢-١٣٠.
- تقي العثماني، **الأسس الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية**، دار القلم، دمشق، ص١٢٢.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف(ت:٤٧٨)، **البرهان في أصول الفقه**. دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط٢١٤١٢هـ،الجزء ١، ص. ٦٠.
- الحبيب، فهد بن محمد. (٢٠١٨). القيمة القانونية لمعايير الأيوفي في المصارف الإسلامية. **مجلة الدراسات القانونية والشرعية**، جامعة القصيم، العدد ١٢.
- خالد ذكر الله، **المرجعية الشرعية في المصارف الإسلامية: المعايير الشرعية للأيوفي نموذجًا**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٢٠م، ص٤٥-٤٨.
- الرويلي، أحمد بن عبد الله. (٢٠١٦). دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية (أيوفي) في توحيد العمل المصرفي الإسلامي. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٨.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (ت: ٧٩٤). البرهان في علوم القرآن. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الجزء ٣، ص. ١٢٣.
- السرجاني، محمود محمد. (٢٠٢٠). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية للأيوفي. **مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا**، المجلد ٣٢، العدد ٢.
- سلامة، أحمد، **نظرية القانون**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٤٥.
- السنهوري، عبد الرزاق أحمد. (د.ت). **الوسيط في شرح القانون المدني**. الجزء ١، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الشاطبي، الإمام أبو الحسن علي بن أحمد. **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الرحمن الأرناؤوط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.ص ١٨١.
- الشافعي، الإمام محمد بن إدريس. **الرسالة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١، ص٢١٠
- عبد الستار أبو غدة، المعايير الشرعية وأثرها في ضبط المنتجات المالية الإسلامية، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، العدد ٢٥، ٢٠١٧م.
- عودة، عبد القادر. (د.ت). **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي**. الجزء ١، القاهرة: دار السلام.
- الغزالي، أبو حامد محمد، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الفكر، ١٩٩٥، ج١، ص١٣٦
- القرني، عبد الله بن عبد العزيز. (٢٠١٧). المعايير الشرعية للأيوفي وأثرها في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي: دراسة فقهية قانونية. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية**، المجلد ٢٩، العدد ٢، ص. ٢٥٥–٢٩٠.
- ليلة، محمد كامل. (د.ت). **المدخل إلى القانون**. القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد صالح رمضان، تطبيق المعايير الشرعية في البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، **مجلة الدراسات الفقهية**، العدد ١٢، ٢٠١٩. ص٥٩.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، الموقع الرسمي: https://aaoifi.com
- يوسف، علي، التمويل الإسلامي وأصوله، دار النشر الإسلامي، ٢٠١٧، ص٤٥–٦٠.